الطرفين » على حد تعبير اللورد كارادون ، واصبح مشهورا تحت اسم قرار مجلس الامن رقم ٢٢/٢٤٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ . نص القرار على ما يلي :

« ان مجلس الامن اذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الاوسط واذ يؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب والحاجة الى سلام دائم ، تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة.

« واذ يؤكد ايضا أن جميع الدول الاعضاء عندما قبلت ميثاق الامم المتحدة قد التزمت بالتصرف وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

« ١ يعلن أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب اقامة سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط وهذا يقتضي تطبيق المبدءين التاليين :

« (أ) انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في النزاع الاخير .

« (ب) أن تنهي كل الدول حالة الحرب وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في ان تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من اعمال القوة او التهديد بها .

« ٢ — ويؤكد المجلس الحاجة الى :

« (أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

« (ب) تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين .

« (ج) ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق اجراءات من بينها انشاء مناطق منزوعة السلاح .

« ٣ — يطلب المجلس من السكرتير العام أن يعين ممثلا خاصا الى الشرق الاوسط لاقامة اتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة في الجهود للوصول الى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادىء الواردة في هذا القرار .

« ٤ — يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن » .

وكانت موافقة مصر على قرار مجلس الامن هي الخطوة الاولى والحاسمة على طريق التراجعات العربية الرسمية عن مقررات مؤتمر الخرطوم العلنية (اللاآت الثلاث) . وقد تم تبرير هذه الموافقة يومها عن طريق القول بأنها خطوة تكتيكية من قبل مصر هدفها كسب الوقت من أجل اعادة بناء القوات المسلحة العربية . الا انه لم تمض فترة قصيرة حتى تلت هذه الخطوة تنازلات مهمة عن الموقف العربي الاساسي الرافض تقليديا للوجود الاسرائيلي والقائم على مبدأ عدم التصرف بالقضية الفلسطينية ، كل ذلك من اجل التوصل الى تسوية سياسية مع اسرائيل . وقد تم تبرير التنازلات اللاحقة باسنادها الى القبول العربي الاصلي بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . بعبارة أخرى تحول هذا القرار الى المحور الاساسي الذي تدور حوله السياسة العربية في مواجهة اسرائيل والذي تسعى بكل قواها لتنفيذه . وبما أن تنفيذ القرار يعني تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية (لم يذكر القرار شيئا عن الشعب الفلسطيني أو حقوقه أو مصيره) فقد عارضته الثورة الفلسطينية معارضة عنيدة وهي ما زالت عند موقفها منه .

في ٢٣ تشرين الثاني عين الامين العام لهيئة الامم يوثانت الدكتور جونار يارينج ممثلا خاصا له ليذهب الى الشرق الاوسط عملا ببنود القرار ٢٤٢ . وعلى اثر ذلك بدأت التنازلات العربية الرسمية تتوالى لجعل الموقف العربي منسجما مع متطلبات قرار مجلس الامن . فبينما كان الموقف المصري يقول انه لا يمكن تسوية النزاع في المنطقة قبل قيام اسرائيل بتنفيذ الفقرة الاولى من القرار الداعية الى انسحاب قواتها المسلحة من أراض احتلتها في الحرب الاخيرة ، اخذت مصر تقول بعد دخول يارينج الى الساحة ان المطلوب هو اعلان اسرائيلي بقبول قرار مجلس الامن يتلوه وضع جدول زمني يضعه يارينج لتنفيذ بنود القرار بالتدريج . على سبيل المثال اعلن الناطق الرسمي المصري في ٢ نيسان ١٩٦٩ ، محمد حسن الزيات يومها ، ان مصر لا تشترط الانسحاب المسبق أو